حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٨٧) ٢٠١٥/٠٤/١٢ م

www.al-badeel.org

Issue (187) 12/04/2015

بؤس التفكير السياسي للمعارضة السورية

حسام ميرو

الملاحظ أن جزءاً مهماً ورئيسياً من المأزق السوري العام هو ما وصلت إليه «المعارضة» من اهتراء، ليس فقط لجسمها السياسي، وإنما أيضاً لوعيها السياسي، وهو ما ينعكس في مواقفها، وفي ضعف أدائها، وفي علاقاتها البينية، في الوقت الذي تحدد فيه القوى الأصولية المقاتلة في الصراع، أكانت تلك التي تقف مع النظام أو ضده، مجريات تفاقم المأزق، بما يغلق الحل السياسي، ويجعل الصراع نفسه فاقداً للعناوين الرئيسة التي ثار السوريون من أجلها.

ويصح القول إن مؤتمر موسكو بنسختيه هو مرآة واضحة لحقيقة بؤس قوى المعارضة السورية، فهشاشة المكونات التي مثّلت «المعارضة» تفصح عن الوضع الذي وصلت إليه النخب السياسية التي قادت العمل المعارض خلال الأعوام الأربعة الماضية، إذ ليس من المتوقع لأي مراقب حصيف أن يأمل بخروج المؤتمر بمعطيات يمكن البناء عليها في خروج سورية والسوريين من المأزق الراهن، فالمقدمات الخاطئة لا يمكن أن تفضي إلى نتائج صحيحة.

لقد عوّل النظام السوري على اهتراء العمل المعارض، بما يسمح، مع مرور الوقت، بحدوث حالة فراغ في جبهة التمثيل السياسي الحقيقي للفئات الشعبية التي ثارت ضده، وتالياً فإن خروج السياسة من واجهة التصدي للنظام يحوّل الصراع من صراع من أجل التغيير السياسي إلى صراع بين دولة/سلطة شرعية وقوى مسلحة خارجة عن الشرعية، وعندها يكون من السهولة بمكان جلب قوى «معارضة» على المقاس، وإعادة تأهيل نفسه، حتى لو تطلّب ذلك عقداً من الزمن، وسيكون ذلك مبرراً من القوى الدولية، لا سيما أن قضية التغيير السياسي نحو الديمقراطية هو آخر ما يعنيها.

وإذا كان النظام قد عمل بكل السبل إلى تحقيق هذا السيناريو، إلا أن «المعارضة» لم تسعَ إلى إفشاله، والعمل ضده، بما يسمح لبقاء التعبير السياسي حياً وقوياً ومواكباً لمسيرة المتغيرات التي شهدها الوضع السوري منذ منتصف آذار ولغاية اللحظة.

لقد أعطت القوى المعارضة السورية أهمية قصوى للتحالفات الإقليمية والدولية على حساب إهمال العلاقة فيما بينها، وبات العامل الإقليمي هو من يحدد وزن ومكانة كل قوة من قوى المعارضة، وكأننا في سباق انتخابي وتنافسي على الدور، ولسنا في حالة صراع مع نظام يهيمن على مقدرات الدولة ويسخرها ضد شعبه ومناهضيه، ويمتلك العديد من الأوراق التي رعاها على مدار سنوات طويلة، والمطلوب منها أن تساند في الدفاع عن مصالحه.

وفي سلوك التنافس على المكانة والدور، احتكر «الائتلاف الوطني» تمثيل قضية السوريين، وعمل على إفشال أي جهد يطور العمل السياسي المعارض، لاعتقاده أن صعود أية قوة سياسية أخرى من شأنه أن يسحب عنه صفة «الممثل» التي منحته إياها مجموعة «أصدقاء سورية»، بينما جهدت «هيئة التنسيق» من أجل احتكار صفة الوطنية، واتبعت سوكاً أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه سلوك طهراني غير مطابق للحال السوري، وبقي الهم الشاغل لها هو التأكيد على أنها هي من يمثل الخط الوطني، من دون أن تحاول التقرّب جدياً من القوى الأخرى.

وفي ظل ما نحن فيه من ضعف للقوى المعارضة، ليس متوقعاً أن تنضج حالة تفاوض جدية بين النظام والمعارضة، وهي حالة صبّت وما زالت لصالح سيناريو النظام، لكنها مؤذية لمآلات الوضع السوري، لا سيما أن قضايا الإقليم قد انفتحت على بعضها البعض، وتداخلت الصراعات، ما يجعل من «المعارضة» طرفاً ضعيفاً في مسار الأحداث.

إن بؤس التفكير السياسي للمعارضة، بل وانتهازيتها، يجعلانها غير قادرة على تقديم نقد جدي لمسيرة عملها، وإعادة ترتيب الأولويات لعملها، ووضع برامج من أجل إعادة بناء جبهة التمثيل السياسي للقوى الشعبية التي دفعت وما زالت ثمن الحلم السوري في التغيير الديمقراطي، ولطالما ما زالت العقول البائسة تقود العمل السياسي المعارض فإن الأمل بوجود نقد جدي من داخل البنى السياسية أمراً يقع في خانة التمني.

اغتيال قادة «الجبهة الشامية» وصراع القوى الإسلامية

عصام عطا الله

بلغت حصيلة القتلى في تفجيري مارع وحور كلس ما لا يقل عن 50 شخصاً على الأقل وفق شهود عيان، وكان بين القتلى قادة تشهد لهم الجبهات، إذ تمكن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وبعمليتين متشابهتين، يفصل بينهما ساعة من الزمن تقريباً، من إدخال صهريجين مفخخين وتفجيرهما، الأول في مدينة مارع مقر كتائب الصفوة، حيث كان يحيى حافظ «أبو مريم» يؤم الموجودين في صلاة المغرب، ما أدى إلى مقتل 13 شخصاً، أولهم «أبو مريم» مدرس اللغة الإنكليزية وخطيب المسجد الذي شارك بالثورة منذ اليوم الأول، إضافة إلى حازم الصالح «أبو نجيب» ابن عم حجي مارع، والصهريج الثاني في قرية حور كلس الحدودية الواقعة تحت سيطرة جبهة النصرة، واستهدف التفجير مقراً لثوار منبج الذين رفضوا ترك السلاح، وأصروا على متابعة القتال ضد النظام، ولم يعرف بشكل دقيق عدد الشهداء، لكن من المؤكد أنه تجاوز الخمسين، وكان التفجيران قويين جداً، فوفقاً لشهود عيان لم يبق بيت في حور كلس إلا وتضرر من التفجير، وقد اعتبرت أماكن التفجير مناطق عسكرية، ويُمْنع حالياً دخول أي غريب إلى المنطقتين، ما أدى إلى توقف حركة الخروج إلى تركيا عبر قرية حور كلس، وتسكن الآن عشرات العوائل العالقة في المسجد بانتظار السماح لهم بالعبور.

تأتي أهمية الحدث من حجم الخسارة المؤلمة في صفوف «الثوار»، وتزامنه مع محاولة تنظيم الدولة الإسلامية التمدد نحو الريف الشمالي، ففي اليومين التاليين للتفجير، ولا سيما ليلاً، لم يهدأ القصف بين الطرفين على محور تل مالد قرب مارع، ومحور صوران، ما سبب حالة من الذعر بين الأهالي، يقول الطالب الجامعي محمود من مارع: «خيم الحزن الممزوج بالخوف على المدينة، وعاش الناس حالة من القلق والترقب، ولا سيما بعد الشائعات عن نية تنظيم الدولة الإسلامية اقتحام المدينة، وعززت المخاوف حدة الاشتباكات خلال الليلتين التاليتين للتفجير» بالإضافة إلى الأخبار الواردة من احتمال طلب التنظيم من الأهالي الوقعة بيوتهم مقابل صوران إخلاءها، حرصاً على سلامتهم، عند حدوث اشتباك، ما يعزز احتمال اندلاع المعارك، يضاف لذلك المخاوف من سيارات مفخخة أخرى.

وضخم الإعلام التفجيرين، وتحدثت عن سيناريوهات عدة أبرزها الاختراق الأمني الذي يصل لبناء تحالفات مع قوى على الأرض، لكنّ الواقع يستبعد هذا الأمر، فالتفجيران نجحا نتيجة قلة التدابير والاحتياطات الأمنية، ولا يمنع ذلك وجود جواسيس للتنظيم أعطوا لمنفذي التفجير التوقيت المناسب، فالمقران المستهدفان غير مؤمنين بحماية كافية، والحواجز قريبة منهما، كما أنَّ نجاح التنظيم في إدخال المفخخات يرجع لكون المفخختين صهريجين، فظن القائمون على الحواجز أنهما محملان بالمازوت، وكل يوم يمر المئات من الصهاريج، وما أبعد الشك أن سائقي الصهريجين هما من سوريين «أنصار» وهذه مفاجئة صادمة، إذ وصل التنظيم مرحلة إقناع السوريين «الأنصار» القيام بعمليات انتحارية ضد السوريين الثائرين.

نجح تنظيم الدولة الإسلامية في جزء بسيط من الناحية العسكرية في تنفيذ الهجومين، ولكنّ الفشل الذريع كان حليفه على المستويات السياسية والشعبية والعسكرية، ويرجع ذلك أولاً للشخصيات التي استهدفها التنظيم، فهي شخصيات يعدها الكثيرون أنها «ثورية» بامتياز، وتنتمي لفصائل ثورية عُرفت بحسن بلائها في المعارك ضدّ النظام، كما أنَّ بعضها رفض بداية قتال التنظيم قبل أن يتكشف لهم بوضوح عداء التنظيم للثورة السورية، وتنكره لها، واللافت أنَّ المُستَهْدَفِين ولا سيما في مارع على علاقة جيدة وطيبة مع جبهة النصرة وأحرار الشام، وشاركوا في قوة رد المظالم ضد ما يسمى الكتائب المفسدة، والمفسدين بالأرض، يقول أبو الهادي عنصر من الجيش الحر في الريف الشمالي: «أسفر التعاون بين الكتائب الثورية الوطنية والإسلامية مؤخراً عن تحقيق إنجازات عدة على الأرض، أهمها وضع حد لتقدم قوات النظام، وتكبيدها خسائر فادحة، ويؤمل تحول التعاون لوحدة تعمل على تحرير حلب».

كما أبلى الشهداء المستهدفون سواء في مارع أو حور بلاء حسناً في المعارك الأخيرة ضد النظام في رتيان وحردتنين وباشكوي وحندرات، يتابع أبو الهادي: « كان التفجيران أشبه بعملية انتقام نفذها التنظيم لصالح النظام، فكلاهما ضد تقدم الثوار، وتوحد صفوفهم»، وكل ذلك جعل الشارع السوري، ولا سيما في الشمال يتجاوز مرحلة كره التنظيم وممارساته إلى مرحلة الحقد عليه، فالتفجيران يصبان في مصلحة النظام السوري.

ويشير التفجيران إلى فقدان التنظيم البوصلة السياسية، وحالة التخبط التي يمر بها، فالتفجير جاء عقب انتصارات الثوار السوريين في شمال حلب، وفي إدلب، وفي درعا، وعقب هزائم التنظيم في تكريت وعين العرب، وفشله في تحقيق أي تمدد، بل بدأت دولته «المزعومة» تتقلص، فحاول التنظيم إعادة الهيبة بهاتين العمليتين، لكن الفشل حالفه سواءً في مناطق الثوار، أو المناطق الخاضعة لسيطرته، فشهداء حور من الريف الشرقي الخاضع لسلطته، ولهم شعبية في تلك المناطق.

وتعمق الشرخ من الناحية العقائدية بين تنظيم الدولة الإسلامية والفصائل الإسلامية، وبدا واضحاً استحالة أي تقارب بينهم وبين التنظيم، وسيعزز ذلك الشرخ من التحالف بين الفصائل الإسلامية والثورية، وهو ما حدث في جيش الفتح بإدلب، ويؤمل حدوثه في حلب، ويعتقد البعض أن ذلك سيؤدي إلى تخفيف تشدد جبهة النصرة، وتأقلمها مع الوضع السوري، والتركيبة الاجتماعية والسياسية للسوريين، وربما لاحقاً فك ارتباطها مع تنظيم القاعدة، فتنظيم الدولة بقتله مقاتلين محسوبين على كتائب إسلامية وهم يؤدون صلاة المغرب، وبينهم أمير من النصرة «أبو ماريا» سيجعل جناح المتشددين سواء في أحرار الشام أو النصرة أو غيرها ينهون أي أمل بعودة «التنظيم» لرشده، كما جعل حكم الخوارج ثابتاً على مقاتلي التنظيم، فمواقع التنظيم تحدثت عن نجاح تنظيم الدولة بتفجير تجمع لـ«قيادات الردة والصحوات»، فالتنظيم ينهج منهج الخوارج المتشددين في تكفير الآخرين، يقول الناشط أبو محمد من ريف حلب: «توحيد الفصائل تحت مسمى جيش الفتح أخاف التنظيم بالقدر ذاته الذي أخاف النظام، ويخشى التنظيم من وحدة الفصائل الفاعلة في الريف الشمالي لأن ذلك يعني محاربة هذه القوة له وللنظام معاً « وأفاد ناشطون أنّ التنظيم اغتم من تحرير إدلب، إذ شكل التنظيم جيشاً من المقاتلين لولاية إدلب تعداده 3 آلاف مقاتل.

ويتمثل الفشل العسكري لتنظيم الدولة الإسلامية في عدم قدرته على اقتحام الريف الشمالي، إذ يخشى التنظيم حالياً من قوة شوكة الثوار، وتقدمهم على الجبهات، كما يخشى من «عاصفة الحزم» والتقارب السعودي التركي، فتركيا لا تأمن تنظيم الدولة الذي قد يعمل على زعزعة الأمن الداخلي التركي، ويلاحظ بالفترة الأخيرة تشددها في مراقبة الحدود، ويعتقد أنَّ التدخل التركي لن يتمَّ قبل الانتخابات التركية، فتركيا بعد الانتخابات لا تخشى شيئاً، فقد حررت دبلوماسييها، كما نقلت ضريح سليمان شاه من مكانه.

القائم السابق بأعمال مدير المخابرات المركزية الامريكية :

خمسة أبعاد للصراع في الشرق الأوسط

جون مكلاجلين* - ترجمة وإعداد البديل:

الأوضاع في الشرق الأوسط كانت فوضوية على الدوام خلال العقود الماضية، وكثر من الذين عملوا في المنطقة يقارنون ما يجري الآن بحرب الثلاثين عاماً في أوروبا، والتي امتدت بين عامي 1618 و1648، واشتبكت فيها العديد من الدول مع بعضها البعض على أمور كثيرة مروراً بالدين وليس انتهاءً بالتجارة، وخلال تلك الحرب كانت خارطة أوروبا ترسم من جديد، وكذلك شكل الدول.

هذا التشبيه هو وصف لحالة معقدة، والأمر يتعدى مسألة شجار بسيط، ومن الصعب أن نعرف أو نتأكد من الذي بدأ الحرب، أو ما هي المسألة المختلف عليها.

أنشأ تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) دولة الخلافة على أجزاء واسعة من العراق وسورية، وقام بمحو الحدود بين البلدين، والتي كانت قد أنشئت في الحرب العالمية الأولى على نحو فعال. المملكة العربية السعودية وإيران تعارضان، على حد سواء، «الدولة الإسلامية»، إلا أنهما يقودان بالوكالة حرباً ضد بعضهما البعض في كل من سوريا واليمن.

إيران تدعم المتمردين في اليمن، والسعودية تدعم ما يسمى «الشرعية»، ومصر تحارب المتطرفين في ليبيا، وانضمت إلى المملكة العربية السعودية في اليمن ضد المتمردين المدعومين من إيران.

وما زلنا هنا نتحدث عن الدول القومية، لكن ضمن الحركات الإرهابية لا شيء مؤكد، وهناك حركات «قاعدية» متنافسة على الأرض في كل من سوريا واليمن.

هناك ازدياد في مخاطر التصعيد بين السعودية وإيران، وهما يقودان السنة والشيعة، لكن، هناك الصراع في المنطقة أكثر تعقيداً، ويمكن القول إنه يتكون من خمسة أبعاد، فهناك : العرب ضد الفرس، والإرهابيون ضد الأنظمة، والإرهابيون ضد بعضهم البعض، والسنة ضد الشيعة، والديمقراطية ضد الاستبداد. ناهيك عن روسيا والولايات المتحدة والصين وأوروبا، والسعي في كثير من الأحيان إلى تحقيق أهداف متضاربة.

ومن المؤكد أن ما من أحد يعرف إلى أين ستقود هذه الحروب، ومن يدعي أنه يعرف فهو واهم، لكن هناك بعض المعالم الأولية، ومنها أن العراق، بالفعل، قد كُسر. فحكومة حيدر العبادي حاولت ببسالة إعادة توحيد السنة والشيعة والأكراد، لكن من دون جدوى، والسنة تشهد تنامي نفوذ الميليشيات الشيعية وإيران، وثمة عبء كبير يقع على عاتق الأكراد في قتال "الدولة الإسلامية"، ومن الصعب جدا أن نتصور أن يعود العراق إلى التعايش بين مكوناته مرة أخرى.

إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون قادرة على السيطرة على الأوضاع، المشكلة هي الآن كبيرة جدا ومعقدة إلى درجة لا يمكن حلها بواسطة بعض المفاوضات، وما يمكن لنا أن نتوقعه هو تحول في شكل التحالفات لتحقيق مصالح محددة.

مثلاً الولايات المتحدة وإيران لهما مصلحة مشتركة في الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية"، وتدمير قوته، لكن الخلاف بينهما سيستمر في سورية واليمن، وهما يحاولان المضي أبعد في توافقهما في الملف النووي الإيراني، وهذا التوافق في مصالح الطرفين من جهة والتناقض من جهة أخرى هو "الوضع الطبيعي الجديد".

الولايات المتحدة لا تستطيع فرض سيطرتها بشكل واسع، ولهذا تحتاج إلى استراتيجية. وينبغي أن تشمل القائمة الأولية لهذه الاستراتيجية: أولاً وقبل كل شيء تدمير "الدولة الإسلامية"، ويكاد يكون من المؤكد أن هذا الأمر سوف يتطلب التزاما أكبر من الولايات المتحدة، أي أن تكون "الأحذية على الأرض"، ما يعني وجود جنود لها في الميدان.

وهناك أمن إسرائيل، والحفاظ على الملكيات التقدمية، مثل الأردن، واستقرار المملكة العربية السعودية التي لا تزال أكبر منتج للنفط في المنطقة، وموطن معظم المواقع المقدسة في الإسلام، وإعطاء دفعة قوية للديمقراطية في المنطقة.

الولايات المتحدة ليست وحدها، القوى الكبرى الأخرى لديها مصالح قوية في الشرق الأوسط، ونحن في الولايات المتحدة ينبغي أن نبحث عن هدف مشترك معهم. الصين تحصل على 55 في المئة من احتياجاتها من الطاقة من الشرق الأوسط، وتزداد مصالحها التجارية، وروسيا لديها نفوذ حاسم مع سوريا، وتخشى التطرف الإسلامي، ولها علاقات تجارية مهمة مع تركيا وإيران ومصر والجزائر. أوروبا قلقة من المقاتلين المتطرفين العائدين إلى ديارهم من "الدولة الإسلامية"، وهي بحاجة إلى الطاقة التي تتزود بها من المنطقة، ولها علاقات ثقافية تعود إلى الحقبة الاستعمارية. قد يكون هذا هو الجانب المضيء لتعقيد الصراع، حيث توجد فرصة الاستفادة من العديد من المصالح والأصوات في "اللعب".

بالتأكيد هذه مجموعة متنوعة من البلدان يمكن أن تتفق على حاجتها على تثبيط الصراع السني الشيعي بين إيران والسعودية.

ونظرا للطبيعة الاصطناعية لحدود الشرق الأوسط التي رسمها البريطانيون والفرنسيون في عام 1916، ربما كان لا مفر من أن تؤدي الضغوط إلى إشعال الحرائق، لكن علينا أن نتذكر أن حرب الثلاثين عاماً في أوروبا، وما شهدته من فوضى في المعارك، قد نتج عنها إحلال السلام الديني، وترسيخ مبدأ سيادة الدولة – أساساً لنظام الدولة القومية، فهل سيمتد الصراع في الشرق الأوسط ثلاثين عاماً؟.

القائم بأعمال مدير المخابرات المركزية الامريكية من 2004-2000 ويعلم حاليا في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة.

مخيم اليرموك على خط المواجهة

باسل أبو حمدة

خلاص ما تبقى من سكان مخيم اليرموك في دمشق، وما تبقى من سكان سائر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، لن يتأتى إلا بخلاص الشعب السوري، بجميع مكوناته، من نظام الاستبداد الجاثم على صدور الجميع، منذ ما يزيد عن أربعة عقود متتالية. وهذه الخلاصة أو النتيجة، التي ربما يسمها البعض بالمبالغة والمغالاة، ليس مردها إلى ما نكنه من مشاعر التضامن مع هذه المجموعة السكانية المنكوبة بلا شك، أسوة بكل السوريين، بل تأتي في سياق قراءة تاريخ تطور الأحداث هناك، ومن معرفتنا بأن مشكلة اليرموك ليست وليدة اللحظة، وأنها سابقة ليس لدخول تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة على خطها فحسب، بل لولادتهما أيضا، كما أنه طابعها الإنساني لا يعدو كونه رأس الجبل الجليدي لجوهرها السياسي، الذي تعرض، حتى الآن، إلى سلسلة من التشويهات غير البريئة على جبهتين، الأولى تتعلق باظهار أن مشاركة المكون الفلسطيني السوري في أحداث الثورة السورية جاءت من طرف أشخاص وجماعات مناهضة للنظام السوري، وأن هذه المشاركة جزء من « المؤامرة الكونية» على سوريا، علما أن هذه المشاركة جاءت منذ البداية من طرف فصائل فلسطينية موالية للنظام، ومحسوبة على أجهزته الأمنية، أسوة بمشاركة ميليشيات لبنانية وعراقية وقوات الحرس الثوري الإيراني، والثانية تتعلق برفع شعار النأي بالنفس من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والذي يرقى إلى أبشع اشكال التشويه السياسي وأغلظها على الإطلاق، لا لشيء إلا لأنه يعاند الواقع، ويصور الفلسطينيين وكأنهم يعيشون في جزر معزولة عن محيطهم العربي، متجاهلاً القواسم المشتركة الكبرى التي تجمع بين شعوب المنطقة.

أما الخلفية الأعمق لمشهد الفصل التعسفي بين قضايا شعوب المنطقة، فإنها تشي بأن المنتهى يتجسد في أكبر عملية تضليل يشهدها التاريخ السياسي العالمي على الاطلاق، والتي تكمن في محاولة فصل الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين عن أنظمة الاستبداد العربية، وفي مقدمتها النظام السوري، بينما يشي تاريخ المنطقة بأنهما وجهان لعملة واحدة، وأنهما يتغذيان على بعضهما البعض، ويستمدان مصادر قوتهما وسبل بقائهما من المنبع عينه، المتمثل بمراكز السيطرة العالمية المعروفة، ولا حاجة هنا لسرد التاريخ الأسود لهذا النظام والنظام الرسمي العربي عموماً في التعامل مع القضية الفلسطينية منذ نشوئها وحتى الآن، فالقصة باتت معروفة للجميع.

كما تطال عملية التضليل هذه في بعدها السوري المعاصر تصوير النظام السوري على أنه نظام مرن، يمكن أن يتفهم موقفا فلسطينيا محايدا حيال الثورة السورية، في حين يشي الواقع بحالة دوغمائية غير مسبوقة تحكم سلوكه السياسي، ولا تقبل القسمة على اثنين على قاعدة " من هو ليس معي فهو عدوي" بالضرورة، ما ينفي إمكانية ممارسة أي نوع من سياسة النأي بالنفس بأي حال من الأحوال، بحيث يتحول هذا الشعار إلى حق يراد منه باطل من خلال توظيفه واستخدامه على المستوى النظري، بينما يضمحل تماما في المعطى الواقعي، لا بل إن معطيات الميدان السوري تشي بأن قوات الفصائل الفلسطينية التابعة للنظام السوري، ومعها جيش التحرير الفلسطيني في سوريا، تتوزع على الجغرافية الدمشقية وريفها وفق الاحتياجات العسكرية للنظام، ولا يقتصر وجودها على المخيمات الفلسطينية، فضلا عن أن السلوك المتصلب للنظام لا يسمح بتشكيل قوات حماية للمخيمات إلا إذا كان ضامنا لولائها، كما في حالة مخيم النيرب في حلب، وذلك تماما مثلما يفعل في حالة محاولات التدخل الفلسطيني الرسمي القادم من رام الله، الذي استنقع في المستوى الأمني العملياتي، مغفلا الجانب السياسي لقضية المخيمات الفلسطينية في سوريا، ولمجمل الوضع السوري، إلى درجة باتت تسمع معها اصوات تتهم منظمة التحرير الفلسطينية وممثلها في دمشق أنور عبد الهادي بالتواطئ مع النظام السوري في سحق أي معارض له.

أما المفارقة الكبرى في سياق تبني عبثية سياسة النأي بالنفس، فإن رائحتها الكريهة تنبعث من الحالة اللبنانية السباقة في التعامل مع القضية السورية، والتي تتماثل تماما مع نظيرتها الفلسطينية، ذلك أن الحكومة اللبنانية كما السلطة الفلسطينية ترفعان شعار النأي بالنفس في جميع المحافل السياسية الإقليمية والدولية، في حين تنغمس قوى فلسطينية ولبنانية مؤثرة في المستنقع السوري حتى العظم، لكن دائما لصالح النظام هناك، ما ينفي صفة الحياد عن هذه المواقف والممارسات، ويضعها في خانة المشاركة في الجريمة التي يرتكبها النظام بحق الشعب السوري، مثلما ينزع عنها المصداقية، ويجعلنا نتساءل عن جدوى الحلول المقترحة لمشكلة مخيم اليرموك، الذي يتفاوض حولها حاليا وفد من منظمة التحرير الفلسطينية مع المخابرات السورية وعدد من الفصائل الموالية للنظام، والتي تنأى بنفسها عن المعالجات السياسية للموقف في "عاصمة الشتات" الفلسطينية، وتتماهى مع الحل العسكري من خلال الدعوة إلى تشكيل قوة أمن فلسطينية لحمايتها، تحت قيادة أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة التابعة للمخابرات السورية، وبالتالي وضع الفصائل الفلسطينية المشاركة بهذه القوة في مواجهة مباشرة مع فصائل المعارضة السورية، تحت ذريعة محاربة تنظيم "داعش"، وتحويل المخيم والمكون الفلسطيني برمته في سوريا عامة من حاضن للثورة السورية إلى داعم للنظام في عملية اصطفاف واضحة المعالم، من شأنها أن تضع الفلسطينيين في مواجهة تاريخية مع الشعب السوري ، مثلما هي حال الأخير مع النظام السوري.

ثم ماذا عن تلك التساؤلات التي بدأت تظهر حول جدوى استرجاع المخيم من أيدي "داعش" بعد خلوه من سكانه وتسويته بالأرض، أليست محقة؟ لا سيما في ظل غياب أي أفق سياسي للحل، أو برامج لاعادة إعماره، أسوة ببقية المدن والأرياف السورية المنكوبة التواقة إلى التحرير، ولماذا وقفت جبهة النصرة عقبة أمام دخول فصائل المعارضة السورية إلى المخيم منذ اللحظة الأولى، الذي تمدد فيه «داعش»، والذي ترفع راية إخراجه من المخيم الآن كذريعة لدخول ميليشيات الناظام السوري إليه بوصفه أحد جبهات الصراع العسكرية الاستراتيجية في المواجهة الشاملة بين المعارضة والنظام.

كاتب فلسطيني

النكبة الفلسطينية الثانية: تهجير المهجّرين

فيكتوريوس بيان شمس

عاد مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب العاصمة السورية دمشق إلى واجهة الأحداث التي لم يغب عنها أصلاً، هذه المرّة من بوابة «داعش»، زيادة على مأساة حصار المخيم من قبل قوات النظام السوري منذ سنتين إلى الآن، وتورّط فصائل فلسطينية مع قوات النظام في ارتكاب المجازر والحصار والتجويع والخطف والتهجير بحق سكّانه. مأساة الفلسطينيين متعدّدة الأبعاد، وتنطوي على كم هائل من التعقيدات المركّبة، والمتعلّقة بشتات هؤلاء في كل بقاع الأرض، وتركهم بلا أي حماية، مع أن أغلب الأطراف المتورّطة في حصارهم والتنكيل بهم، بشكل لا يقلّ صلفاً وإجراماً عمّا تفعله "اسرائيل" بمن هم داخل فلسطين، تُتاجر هذه الأطراف بقضيتهم، وتستخدمها في تبرير جرائمها، ومنها تستمد "شرعيتها الوطنية".

في مرحلة باتت فيها مخيمات الشتات الفلسطيني هدفاً للعديد من القوى المشبوهة، لا يمكن فصل ممارساتها عن مخطّط عام، يبدو أنّه يتكامل مع ما تريده "اسرائيل" من إنهاء مجّاني لملف اللاجئين، وإسقاط بحكم الأمر الواقع للقرار الأممي (194)، والمعروف بقرار "حق العودة" الصادر عن الجمعية العامّة للأمم المتحدة منذ بدء المأساة الكبرى في العام 1948.

لا يمكن بحال من الأحوال النظر إلى مأساة مخيم اليرموك بمعزل عمّا يحدث في المنطقة ككل، وهو ما يوضّح الصورة بشكل أكثر جلاءً، إذا ما تم ربط الأحداث الأخيرة بكل ما حصل منذ الغزو الأميركي للعراق في العام 2003، وما نتج عنه من إعادة تهجير وتشتيت للفلسطينيين هناك أسوة بأشقائهم العراقيين. ثم ما جرى في العام 2007 لمخيم «نهر البارد» شمال لبنان، في فترة حكم الرئيس اللبناني السابق إميل لحود. ثم جاءت الثورة السورية، لتدخل المخيمات الفلسطينية على خطّها، حيث بدأت بتحرّش قوات النظام السوري بمخيم اللاجئين بدرعا، أثناء اقتحامها للمدينة، وفرض حصارها عليها في أيار من العام 2011. وبعدها عندما قصفت قوات البحرية السورية مخيم "الرمل" في مدينة اللاذقية في آب من نفس العام. لتشمل في مرحلة لاحقة أغلب المخيمات الفلسطينية على الأراضي السورية.

من جهة أخرى، فإن «اسرائيل» تعمل على ربط قضية اللاجئين الفلسطينيين بقضية اليهود "المُهجّرين" من الدول العربية، والذين تقدّر أعدادهم بحوالي (800 ألف) «مُهجّر» منذ العام 1948 من عشرة دول عربية، إضافة لإيران، وهو ما يعادل تقريباً عدد الفلسطينيين الذين هُجّروا من بلادهم آنذاك، وهي لذلك، قامت في تشرين الثاني من العام 2013 بإحياء ذكرى "تهجير" هؤلاء، في ما يُسمّى "مقر رؤساء اسرائيل" في القدس، وقد ذكّر الرئيس "الإسرائيلي" رؤوفين ريفلين، بضرورة تعويضهم من قبل الدول التي "هُجّروا" منها، رابطاً هذه المسألة، بتعويض الفلسطينيين الذين هجّرتهم "اسرائيل". إضافة إلى أن "الكنيست" يعمل منذ سنوات لإعداد قانون، تُقايض بموجبه "اسرائيل" الدول العربية على طريقة "يا دار ما دخلك شر": «اسرائيل» تعوّض اليهود، مقابل أن تعوّض الأنظمة العربية الفلسطينيين لديها. المطلوب إذاً، إنهاء قضية اللاجئين. وهذا ما شرع به النظام السوري والقوى الموالية له، باستهدافهم لمخيماتهم، والتي يثير الاستغراب فيها، أن يأخذ البعض على النظام السوري، عدم حمايته لمخيم اليرموك من هجوم "داعش". لأن من يحاصر المخيم، ويجبر سكّانه على أكل القطط والكلاب، ويعمل على الإجهاز على من فيه، لا يمكن أن يُطلب منه حماية من تبقّوا. على العكس تماماً، يجب أن يؤخذ في الحسبان، أن النظام ماض في مشروع تهجير الجميع، وأن ايقافه لا يمكن إلا عبر إنهائه. مع أن الاعتقاد السائد، بأن على النظام حماية المخيم، يسلّط الضوء على جانب آخر، من الضروري فضحه، وهو ما يمكن صياغته بمجموعة من الأسئلة: لماذا لم يحم النظام المخيم؟ ألأنه يريد التخلّص ممّن فيه، أم لأنّه لا يملك القدرة على حمايته؟ وإذا كان لا يملك القدرة على حماية مخيم بحجم (2كم) على تخوم العاصمة، كيف له أن يدّعي النية بتحرير فلسطين وكل الأراضي العربية المحتلّة؟

كان من الملفت خروج المظاهرات في الضفة الغربية وغزّة للتعبير عن التضامن مع مخيم اليرموك. هذا هو الحال الآن، أصبح من هم تحت الاحتلال مباشرة، يتضامنون مع من هم تحت رحمة من يمارسون القتل بذريعة النية في التحرير. وانقلاب المقاييس لا يتوقّف هنا، بل في لوحة كاريكاتورية موازية، بطلها الأساس رئيس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المنتهية ولايته محمود عباس، والذي شكّل "حكومة وحدة وطنية" بالشراكة مع "حماس" برئاسة رامي الحمدالله، وقد تدخّل قبل أشهر للعب دور في تسوية الأزمة السورية، ثم وقف في مؤتمر شرم الشيخ في أوائل نيسان الجاري، مطالباً الدول العربية بالتدخّل في غزة على غرار ما فعلت في اليمن. عاد في الرابع من نيسان ليطالب فلسطيني سوريا بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية السورية، وهو المطلب الذي مرّره من باب أداء الواجب في التطرّق لمأساة اللاجئين في سوريا وضرورة حمايتهم. لم يوجّه عباس أي انتقاد للنظام السوري، بل اتّهم من "دخلوا المخيمات"؛ فورّطوها، في إشارة إلى تحميل المسؤولية لمن شارك في الثورة السورية من الفلسطينيين. اعترف محمود عباس في مؤتمره الصحفي في رام الله، أن الفلسطينيين شُرّدوا مرة أخرى إلى "تركيا وايطاليا وإسبانيا"، و أن "سفراؤه هنالك يحاولون تأمين ما أمكن من المساعدات، لأنها نكبة أخرى". إذاً، إنّها نكبة أخرى، وهي كما هو واضح، نكبة مزدوجة، اعادت تشتيت الفلسطينيين في دول العالم، بما يعنيه ذلك من ذوبان أصحاب "حق العودة" في مجتمعات أخرى. ترافقت مأساة الشعب الفلسطيني مع مآسي شعوب المنطقة، وذابت فيها، لتؤسّس لمرحلة جديدة، من مميزاتها، ضياع قضايا بأحجام أوطان، لأن ما لم يكن بالحسبان يوماً، هو أن تقوم الأنظمة التي استعبدت شعوبها بحجة العمل على تحرير فلسطين، بتنفيذ ما تريده "اسرائيل" بالضبط..

صالح سرية.. الصيغة العملية لأفكار سيد قطب

■ حكم عاقل

تمثل رد الفعل على إخفاقات النهضتين العربية والإسلامية تنظيميا في حركتين، هما حركة «الإخوان المسلمين» في مصر (حسن البنا) و«الجماعة الإسلامية» (أبو الأعلى المودودي) في الهند ثم في باكستان، واللتان ظهرتا في بلدين يكثر فيهما تعداد المسلمين، فاستقطبتا جماهيراً غفيرة، لاسيما في ظل ما اعتقده المسلمون أنه فراغ ناشئ عن إلغاء كمال أتاتورك للخلافة في تركيا العام 1924، وحيث لم يكن هناك بعد أي دولة تمثل روح الإسلام. كان هدف كليهما بناء دولة إسلامية، ومنهما انطلقت مختلف حركات الإسلام السياسي بتنوعاتها وتلوناتها اللاحقة. وكان من الطبيعي ألا تبقى أفكار المؤسسين (البنا والمودودي)هي ذاتها، بل خضعت لإعادة الإنتاج في مراحل عدة، وتراوحت الأفكار بين الاعتدال والتطرف، لاسيما على إيقاع العلاقة مع أنظمة الحكم والتهديدات الخارجية وتفاقم المشكلات الاجتماعية الداخلية.

في مصر، ومنذ أواخر الخمسينات من القرن الماضي، بدأت غلبة الفكر الراديكالي التكفيري على تيار الإسلام السياسي، فاتخذ نبيل البرعي في العام 1958 من أفكار ابن تيمية، منهجا لحركته «تنظيم الجهاد»، وانطلقت فلسفة التكفير على يد سيد قطب وصالح سرّية وشكري مصطفى. وبعد هزيمة حركة التحرر العربية ممثلة بالناصرية، ومعها قوى اليسار وتلك الموصوفة بالعلمانية في العام 1967، والتي بدت هزيمة مزدوجة اجتماعية وعسكرية، بدأت حالة حادة من الاغتراب الاجتماعي انطلقت من مصر، وتناسبت طردا مع مضي الرئيس أنور السادات قدما في مسارين، الانفتاح والصلح مع العدو.

في ظل التآكل المستمر للشرعية السياسية لنظام الحكم، الذي فتح باب المطالبة بالشرعية الدينية، شهدت فترة السبعينات صعود حركات الرفض السياسي الإسلامي. رفض النظام الاجتماعي السياسي والاقتصادي والثقافي والخلقي القائم، والتطلع إلى إقامة دولة ومجتمع بديل هو المجتمع «الإسلامي الحقيقي»، وكان أهم نقطة التقت عندها تيارات الإسلام السياسي، ليستمر الدين كأيديولوجيا في مواجهة الدولة والمجتمع. كما تبدلت الشعارات السياسية، وبعد أن كانت «الوحدة طريق التحرير»، أصبح «التحرير طريق الوحدة»، و بدأ الوعي الجمعي العربي، والفلسطيني خصوصا، يدرك أن تلك الأنظمة باتت عاجزة عن المضي قدما في معركة «البناء»، وعائقا أمام معركة «التحرير». وهنا يبرز اسم الفلسطيني صالح عبد الله سرّية قائد ما عرف بعملية «الفنية العسكرية».

كان على سيد قطب أن يملأ الفراغ الفكري الذي أحدثه رحيل البنا، فتابع التنظير لفكرتي: «الحاكمية»، باعتبارها غاية بذاتها، و«الجماعة» باعتبارها الوسيلة. فرأى أن بناء الحضارة الإنسانية الحقيقية يتم حين تكون الحاكمية العليا في المجتمع لله وحده، عبر سيادة الشريعة الإلهية. فالمعركة بين المسلمين وخصومهم ليست سياسية ولا اقتصادية ولا عنصرية، بل هي في حقيقتها معركة عقيدة، إما كفر وإما إيمان، إما جاهلية وإما إسلام. فهدف الإسلام لم يكن يوما القومية ولا العدالة الاجتماعية ولا سيادة الأخلاق، بل قيام مجتمع مسلم يطبق القرآن فيه تطبيقا حرفيا. فالإسلام، ليس نظرية مجردة يعتنقها أفراد ضمن الكيان العضوي للمجتمع الجاهلي القائم فعلا، فهؤلاء مضطرون في نهاية الأمر للاستجابة لمتطلبات هذا المجتمع العضوي، فيقدمون خدماتهم وخبراتهم بما يمده بعوامل البقاء، بدل أن تكون حركتهم لتقويض هذا المجتمع من أجل اقامة المجتمع الإسلامي. لذا، لابد من قيام «الجماعة» التي يعمل أعضاؤها عضويا على توسيعها تحت قيادة مستقلة عن قيادة المجتمع الجاهلي، وتعمل على إزالته.

في كتيّبه «رسالة الإيمان» (1973)، يحاول سرّية تشخيص «الكفر المعاصر» الذي وقع فيه المسلَمون (حاكمية غير الله) والتصدي لهذه «الردة الجماعية». فيميز بين دار الإسلام، التي تكون فيها كلمة الله هي العليا ويحكم فيها بما أنزل الله حتى لو كان كل سكانها كافرون، ودار الكفر، التي تكون فيها كلمة الكفر هي العليا ولا يحكم فيها بما أنزل الله ولو كان كل سكانها مسلمون. وعليه، فإن الدولة القائمة في جميع بلاد الإسلام هي «كافرة»، وأما المجتمعات فهي «مجتمعات جاهلية». والجهاد ضد هذه الدولة فرض عين تلكأت الحركات الإسلامية عن القيام به حتى الآن خوفا من إراقة الدماء. لكن، وخلافا للفكر السلفي، يرى سرّية أن الإسلام لم يضع نظاما محددا للحكومة وسلطاتها، ولا تصورا للعلاقة بين هذه السلطات، ولم ينص على طريقة معينة في اختيار رئيس الدولة، حيث يفتح الإسلام المجال للتغيّر وفق الزمان والظروف. فالمطلوب تطبيق ما ورد في الكتاب والسنة، وأي نظام يفعل ذلك فهو نظام إسلامي، فليست العبرة في التسمية بل في التطبيق.

ومع أنه يرى أن خدمة الدولة الكافرة هو كفر، فإنه يجوز للمسلم أن يكون موظفا أو حتى رئيسا فيها، ويبقى مؤمنا كامل الإيمان، شرط أن يكون واضحا في عقيدته، مصرحا بأنه يسعى بوصوله إلى السلطة تحويلها إلى دولة إسلامية. وفي حال تواجد جماعة إسلامية في ظل نظام ديمقراطي، جازت المشاركة بالانتخابات ودخول البرلمان وتولي الوزارات. وقد أصبحت هذه الصيغة لاحقا هي المهيمنة على أسلوب عمل مختلف الجماعات الإسلاموية. أما إذا كان العلن غير ممكن، يجوز للشخص أن يدخل في مختلف اختصاصات الدولة بأمر الجماعة، ويستغل منصبه لمساعدتها في الحصول على السلطة أو التخفيف عنها في حال المحنة. وقد وجدت هذه الصيغة صداها عند يحيى هاشم، الذي استغل منصبه كوكيل للنيابة لتشكيل تنظيم هدف إلى تحرير سرّية ورفاقه من سجنهم، ولكنه فشل.

بإعادة انتاج راديكالية سيد قطب، وبدعوته لاستغلال السلطة بأي شكل، بهدف خدمة «الجماعة»، يضع سرّية، لأول مرة، نهجاً عمليا انقلابياً لتحقيق أفكار سيد قطب.

اليمن ومستنقع الحرب الأهلية

موسى القلاب*

تنبع أهمية اليمن بالنسبة إلى السعودية وبقية دول مجلس التعاون، من منطلق انها تشكل موقعاً جيوستراتيجياً في إطار الجغرافيا السياسية لشبه الجزيرة العربية. وعليه فإن اليمن تشكل خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه من قبل جواره العربي، خصوصاً إذا ما ملأ الفراغ السياسي فيه نفوذ أجنبي طامع وطامح ومتهور مثل إيران. حيث سيهدد النفوذ الإيراني من خلال ذراعه الداخلي في اليمن، وهو الحوثيون، السعودية بالدرجة الأولى.

وبالتالي فإن الأمن الوطني للسعودية، وبقية دول الخليج، قد يتزعزع يوماً ما، وتصبح إعادة الامور إلى نصابها كما كانت، قضية مكلفة مادياً وبشرياً، إذْ ستتحول اليمن برمتها إلى خزان سريع الاشتعال والانفجار من البارود، ليدمر ما حوله بسهولة ويسر. لهذا السبب، جاء قرار «عاصفة الحزم» سريعاً ومفاجئاً، ليشكل لطمةً قويةً على وجه الحوثيين، وحليفهم (عدوهم الأسبق) علي عبد الله صالح، وإيران، الحليف الاستراتيجي للحوثيين. لا سيما وأنها تتربص وتفاخر علانيةً بأنها تستولي على أربع عواصم عربية، هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء.

لدى تحليل السيرة الذاتية للجيش اليمني، يتضح جلياً أنه لم يلعب اي دور جيوستراتيجي خارج اليمن، خصوصاً في منطقة شبه الجزيرة العربية، لاسيما خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية من 1980 إلى 1988. كما أن الجيش اليمني لم يشارك في أو ضد حرب تحرير الكويت عام 1991 ، أو في الدفاع عن العراق خلال حرب 2003، رغم العلاقة القوية بين قيادتي البلدين في تلك الفترة.

بقي الجيش اليمني منهمكاً في تطورات الأحداث الداخلية وقتال الحوثيين، وتجاذب التحالفات القبلية مع أو ضد النظام، خلال فترة حكم علي عبد الله صالح، خصوصاً عندما أصبح اليمن منطقة استقطاب لفلول تنظيم «القاعدة» في باكستان وأفغانستان والصومال بعد الحرب الدولية على الارهاب عام 2001. حيث أصبح اليمن ملاذاً آمناً لجماعة أنصار الشريعة وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، خصوصاً منطقة الجنوب والشرق والوسط. أما الحرب مع الحوثيين فلم تسفر سوى عن تعزيز القدرات القتالية للحوثيين، وتطلعاتهم نحو تسلم السلطة من صنعاء، وهذا ما تم لهم بنجاح فيما بعد، نتيجة التحالفات السرية، وشراء الذمم، والولاءات المصطنعة.

وعليه لم يكن الجيش اليمني جيشاً وطنياً بالمفهوم الشامل يوماً من الأيام، حيث كان مقسَّماً بين رموز القوى الأساسية التي تسلمت زمام الحكم، مثل علي عبد الله صالح، واللواء علي محسن الاحمر، وبعض زعماء القبائل وأمراء الحرب، سواءً في العاصمة صنعاء، أو بقية المحافظات اليمنية شمالاً وجنوباً. لكن مع سقوط صنعاء وعشرة محافظات أخرى بيد الحوثيين، بدأت تتكشف خيوط اللغز الذي ظل محيراً لكثير من اليمنيين والمراقبين. فسرعان ما تحدث عدد من المسؤولين العسكريين عن أجزاء من تفاصيله، والتي كشفت وقوف قيادات عسكرية في الصف الأول والثاني وراء تسليم العاصمة ومعسكراتها لجماعة مسلحة متمردة، كانت بالأمس القريب تخوض ضده ستة حروب، آخرها قبل 5 سنوات عام 2010.

من هذا المنظور شددت الحركة الحوثية قبضتها على مقر قيادة الجيش في وزارة الدفاع بصنعاء، وأصبحت هي السلطة الحاكمة بقوة السلاح، وهو ما قوبل برفض بعض المحافظات الجنوبية والشرقية، بما فيها قسم من السلطات الرسمية والقبلية والقيادات العسكرية.

بعد انتقال الرئيس عبد ربه منصور هادي من صنعاء إلى عدن ثم خروجه إلى الرياض، تمحورت عدة أسئلة حول طبيعة مواقف التحالفات السياسية والقبلية والعسكرية التي ما زال يشوبها الغموض، في بقية المحافظات والمدن والمناطق العسكرية (سبع مناطق عسكرية). فأنتج هذا الوضع أغلبيةً صامتةً في المحافظات الشمالية، تجاه ما يجري للشرعية وللجان الشعبية التي تقاوم اندفاعة الحوثيين نحو عدن ومحاولة احتلالها بالكامل.

في هذا السياق، يبدو أن الجيش الموازي المؤلف من تشكيلات الحرس الجمهوري، الذي أنشاه الرئيس السابق علي عبد الله صالح في منتصف التسعينيات، ويتألف من عشرات الألوية في مختلف محافظات اليمن، أهمها المعسكرات المحيطة بصنعاء، ما زالت تحت قبضته القوية. لقد تم هيكلة هذه الوحدات وتدريبها وتسليحها وفق خطط أشرف عليها ضباط عرب وغربيون محترفون.

لعلّ من أهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي سرَّعت سيطرة الميليشيات الحوثية المسلحة على بعض مفاصل الدولة اليمنية، أنها فشلت في تحقيق أدنى متطلبات الحياة للمواطنين اليمنيين. حيث تدهورت خدمات الكهرباء والماء والصحة والتعليم، وضعفت المنظومة الأمنية والعسكرية أمام توسع الصراعات وانتشار الفوضى، والحرب على الإرهاب.

تخوض اللجان الشعبية اليوم معركة المصير وصراع البقاء في عدن وضواحيها مع الحوثيين وكتائب علي عبد الله صالح، رغم الدعم الجوي الناري واللوجستي للتحالف الذي تقوده السعودية، منذ ما يزيد عن أسبوعين.

كما أن القبائل المسلحة التي تغيّرت بناها القيادية والاجتماعية، تشكل اليوم الحلقة الأضعف ضمن الطيف الواسع للجماعات المسلحة المقاتلة، بعد أن أدى تمزقها وتشرذمها ودعم بعض مكوناتها للحركة الحوثية إلى تراجع تأثيرها، وانهيار بنيتها المسلحة لصالح جماعات «القاعدة» والحوثيين.

ثمة سيناريوهات محتملة عدة، من بينها الحل الوطني من الداخل، الذي قد يكون حلاً سياسياً من خلال العودة إلى الحوار، لكن استعصاء الوضع اليمني يجعل من هذا الحل بعيد المنال، بعد ما جرى من فرقة واحتراب بين المكونات الداخلية اليمينة.

هنالك سيناريو آخر وهو حصول مقاومة شعبية وطنية موحدة تعيد للدولة والمؤسسة العسكرية هيبتها، هذا السيناريو صعب التطبيق، بسبب حالة الفوضى السائدة وعدم الاستقرار الداخلي، في ظل التدخلات الإقليمية، وميوعة الموقف الدولي في مجلس الأمن.

ربما يلوح في أفق الأزمة اليمنية سيناريو أقصى درجات الفشل، والذي يدفع باليمن إلى مزيد من الانهيار والسقوط في مستنقع الحرب الأهلية والتقسيم.

*عميد (م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

«عاصفة الحزم» ومحاولة رسم قواعد التوازن الإقليمي

د. عبدالله تركماني *

عشية انطلاق عملية "عاصفة الحزم" كانت المنطقة مشدودة إلى تداعيات ما بعد توقيع اتفاق الإطار بين إيران والدول الكبرى، وانعكاسه على العلاقات والمصالح الدولية، والاستعداد للقبول بشرق أوسط جديد، تلعب إيران دوراً رئيسياً في قيادته، خاصة أنّ هذه الدول لم تعترض على أدوار إيران في ملفات أفغانستان والعراق وسورية ولبنان.

وقد اعتقدت القيادة الإيرانية أنها ستعود من مفاوضاتها النووية منتصرة سياسياً، على الرغم مما ستقدمه من تنازلات تقنية وسيادية، ستعوضها بصك اعتراف دولي بأنها الشرطي الجديد للمنطقة، بمباركة أمريكية، إذ قال الرئيس أوباما مرة: "يمكن لإيران أن تكون قوة إقليمية ناجحة جداً".

كما انطلقت إيران من الاعتقاد بأنها القوة الوحيدة في المنطقة التي من حقها بسط نفوذها، إدراكاً منها بأنّ الدول العربية تعاني فراغ قوة، وحالة من التفكك والانقسام، واستغلال تراجع مفهوم الأمن العربي، وغياب الإرادة العربية. هذه المدركات هي التي تفسر لنا كثيراً من سياسات إيران وتحكّمها في أكثر من ملف عربي، وصولاً إلى اعتبارها الحركة الحوثية هي إحدى أدوات سياستها في المنطقة.

ولكنّ القيادة السعودية انتبهت إلى أنّ إيران لا تهيمن على مقدّرات الدولة العراقية، ولا أنها الكافل الوحيد لنظام آل الأسد، ولا صاحبة الأمر الأخير في القرار اللبناني، وحسب، بل أنها أخذت في تعزيز وجودها في اليمن كذلك. فعملت على قيادة تحالف "عاصفة الحزم" في المنطقة، لتدشين نظام عربي جديد، يعزز ثقة العرب في أنفسهم، ويحتوي ويردع الجموح الإيراني.

وهكذا، نشهد اليوم تغيّراً استراتيجياً كبيراً يعيد رسم الشرق الأوسط والمشرق العربي بالتحديد، ويُدخل لاعباً جديداً ينضم لمثلث القوى الإقليمية المؤثرة (تركيا وإيران وإسرائيل) ليصبح مستطيلاً يضم الطرف العربي. فلن يكون بمقدور أي طرف دولي أو إقليمي، بعد اليوم، أن يستأثر برسم عناصر النظام الإقليمي من دون التوقف طويلاً أمام الكثرة الغالبة من أهل الإقليم. فمهما كانت نتيجة عملية "عاصفة الحزم" فإنّ مخرجاتها ستكون وضعاً جيوستراتيجياً إقليمياً جديداً. آخذين بعين الاعتبار أنّ القوى الإقليمية اليوم تلعب أدواراً بارزة في الشرق الأوسط، بسبب التراجع في أدوار القوى العالمية.

وفي هذا السياق، يشكل التحالف العربي الإقليمي الجديد منعطفاً تاريخياً، لأنه على خلاف ائتلافات سابقة، بقيادة إقليمية عربية لا دولية أو غربية. وقد يوفر الائتلاف الجديد فرصة لبناء نظام إقليمي أكثر استقراراً، يدفع القيادة الإيرانية إلى إعادة النظر في سياسة التدخل.

تهدف "عاصفة الحزم" إلى حماية الشرعية في اليمن، ووقف تقدم الحوثيين، وإنهاكهم، وجلبهم إلى طاولة المفاوضات في الرياض من موقف ضعف، وليس من موقف قوة، من دون إقصائهم أو إبقاء السلاح بأيديهم. فإذا جنح الجميع نحو الحوار مجدداً ربما يشجع المتصارعين في الإقليم على البحث عن تسوية، ليس في سورية فحسب، بل في العراق ولبنان.

ومن المهم أن تحقق العملية العسكرية أهدافها الاستراتيجية باحتواء التمدد الإيراني، وإعادة توازن القوى، وردع المحور الآخر. وما تتطلبه المعركة هو "الحزم" الذي شكل عنوانها، والإصرار على المضي فيها إلى النهاية، لكي يُكتب بالفعل تاريخ جديد للعلاقات الجيوستراتيجية في الإقليم، ويبعد التدخل الإيراني الممجوج في الشؤون الداخلية للدول العربية. فربما تكون اليمن مدخلاً لإجلاء النفوذ الإيراني من المشرق العربي، وقبراً لأحلام تصدير الثورة التي أضرت بالشعوب الإيرانية، بالحجم نفسه الذي أضرت به الشعوب العربية في المشرق.

ومن المرجح أن إيران تواجه الآن ما يمكن تسميته بـ "صدمة الحسابات الخاطئة". والسؤال هو: هل تعيد النظر في حساباتها ؟ أم تفتح المواجهة على كل مساحة الإقليم ؟ أم إن الصدمة التي أصابتها في اليمن قد تدفعها إلى مواقف أكثر واقعية ؟.

* كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية